٧ مليارات ليرة للسورية للتجارة لاستجرار أكبر كمية حمضيات

المهندس عرنوس: عدم التهاون في معالجة أي مخالفة بناء وإنزال أشد العقوبات بحق المخالفين

صك تشريعي لإجراء امتحانات الشهادة الثانوية بلا تكميلية

| الوطن

اعتبر رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس أن التشدد بمنع مخالفات البناء داخل وخارج المخططات التنظيمية ومراقبة منح تراخيص البناء وعمليات التنفيذ في جميع مراحلها بما يضمن السلامة الإنشائية للمباني من الأولويات التي تتطلب التنسيق التام بين مختلف الجهات المعنية ولاسيما المحافظات والوحدات الإدارية على مختلف مستوياتها، مشدداً على عدم التهاون في معالجة أي مخالفة واتخاذ إجراءات رادعة وإنزال أشد العقوبات بحق المخالفين والمسؤولين عنها وفق القوانين والأنظمة النافذة.

وأكد المهندس عرنوس خلال ترؤسه أمس الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء أهمية المواءمة والالتزام بالمعايير والأسس المعتمدة ضمن مسار الإصلاح الإداري عند تعيين المديرين الفرعيين واختيار المرشحين لشغل هذه المراكز وفق هذه المعايير بالتنسيق مع الجهات المعنية في المحافظات، مشيراً إلى ضرورة التنسيق المستمر بين الوزراء والمحافظين لتطوير آليات العمل في جميع المديريات بالمحافظات والتركيز على تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وتبسيط الإجراءات.

ووافق المجلس على منح المؤسسة السورية للتجارة سلفة مالية قدرها ٧ مليارات ليرة سورية لاستجرار أكبر كمية ممكنة من الحمضيات من المزارعين بشكل مباشر للموسم الزراعي ٢٠٢٣-٢٠٢٤.

وناقش المجلس خلال جلسته مشروع الصك التشريعي المتضمن العودة إلى الآلية السابقة الناظمة لامتحانات الشهادة الثانوية بفروعها كافة، لتحل مكان الآلية الحالية المطبقة وفق المرسوم رقم ١٥٣ لعام ٢٠١١ وتعديلاته، وذلك بهدف رفع مستوى العملية التدريسية وتطبيق مبدأ المساواة في القبول الجامعي، ولانتفاء الأسباب الموجبة للاستمرار في تطبيق الآلية الحالية.

ودرس المجلس مشروع الصك التشريعي المتعلق بالمصادقة على انضمام الجمهورية العربية السورية إلى الاتفاقية المنقحة بشأن الاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العملية في الدول العربية بهدف الارتقاء بمعايير جودة التعليم الجامعي وتلبية الاحتياجات المحلية في هذا الإطار.

كما ناقش المجلس مذكرة وزارة النقل حول تحديد بدل خدمات الفحص الفني للمركبات المسجلة لدى مديريات النقل عدا الحكومية، وقرر إحالتها إلى اللجنة الاقتصادية للتوسع في دراستها لإصدار القرار المناسب بشأنها.

وتمت الموافقة على عدد من المشاريع الاستثمارية والخدمية التنموية في مجال البنى التحتية والصحية، إضافة إلى مشروع تأهيل عدد من الصالات والمحلات المخصصة لسوق المهن اليدوية في حاضنة دمر المركزية للفنون الحرفية.

استثمار أموال المؤسسة في قنوات مضمونة

مدير السورية للتأمين: بعض الأطباء والصيادلة يشاركون المرضى في مخالفات التأمين الصحي

| عبد الهادي شباط

أوضح مدير عام مؤسسة التأمين السورية أحمد ملحم أن معدل حالات سوء الاستخدام في قطاع التأمين الصحي تراجع خلال الفترة الماضية بفعل زيادة وتكثيف عمل اللجنة المختصة في متابعة حالات سوء الاستخدام وضبطها والتحقق منها، وعلى سبيل المثال تراجع سوء الاستخدام للعاملين في القطاع الإداري بنحو ٥٠ بالمئة على التوازي مع تراجع هذا الشكل من المخالفات أيضاً في عقود التأمين الصحي الخاص أو الاقتصادي، مضيفاً: إن هناك متابعة لكل الشكاوى التي تصل للمؤسسة ويتم النظر فيها ومعالجتها وهو ما ساهم في زيادة الثقة مع المؤمن لهم، إضافة إلى متابعة شهرية مع شركات إدارة النفقات الطبية (٧ شركات) لجهة المخالفات التي يتم توثيقها، مبيناً أن معظم المخالفات التي تحصل في التأمين الصحي تكون بين المؤمن له ومزودي الخدمات الطبية (طبيب- صيدلاني) خاصة الأطباء من غير المختصين.

وأكد ملحم أنه بالعموم هناك مؤشرات واضحة على زيادة ضبط هذا الملف وتراجع معدل المخالفات فيه من خلال ضبط آلية إنشاء العقد ومتابعة الشروط العامة والخاصة فيه، حيث كانت الخسائر تتجاوز أقساط هذا النوع من التأمين بأضعاف، كما تتم متابعة تحصيل كل الذمم المالية المترتبة للمؤسسة سواء كانت هذه الذمم قيم عقود مصدرة داخلياً، أم نتيجة نزاعات قضائية واعتماد الأسس الفنية والمحاسبية في كل مفاصل العمل التأميني في المؤسسة وتخفيف خسارة التأمين الصحي وذلك من خلال إدراج بند مساهمة المؤسسة بعقد التأمين الصحي للقطاع الإداري ضمن الخطة المالية، وضبط ملف إدارة مطالبات تأمين السيارات (الإلزامي، الشامل) من خلال مراجعة كل إجراءات فتح الحوادث وضبط آليتها بالتعاون مع وزارة الداخلية وفرع المرور، والعمل على استثمار أموال المؤسسة في القنوات الاستثمارية المُتاحة والمضمونة، والتي كان آخرها مساهمة المؤسسة في تأسيس شركتي التأمين وإعادة التأمين (بمساهمة سورية- إيرانية). إضافة للتركيز على دراسة تطوير منتجات تأمين خارج موضوع تأمين المنشآت الحكومية، سواءً من الناحية الفنية أم التسويقية، وذلك للمواكبة مع الحاجة الاقتصادية والاجتماعية.

وأكد ملحم استمرار تحمل مسؤولية تأمين الممتلكات الحكومية بالجودة والمتطلبات الداعمة للعمل الحكومي، وتشدد المؤسسة على التركيز على أداء دورها والتزامها بدفع التعويضات المترتبة عليها لأصحاب الحقوق، وذلك من خلال تطبيق مبادئ الممارسة الصحيحة فنياً ومالياً.

وبخصوص إعداد إحصائية خاصة بتأمين المسؤولية المدنية تجاه الغير (التأمين الإلزامي)، أوضح أنه يتم التنسيق مع الهيئة بهدف الاستناد إليها بأي تعديل خاص بالتعويضات التي يُقدمها هذا النوع من التأمين، وقبول إعادة التأمين الاختيارية من شركات التأمين الخاصة، وفق القدرات والإمكانات المتاحة، وتفعيل مكاتب المؤسسة المُنتشرة جغرافياً، من خلال قرارات مجلس الإدارة وذلك برفع صلاحيات الفروع والمكاتب الممنوحة عند التعويض لتيسير أعمال المواطنين.

كما بين المدير العام أنه يتم العمل على دعم وتفعيل مديريات مهمة في المؤسسة كمديرية التسويق والعلاقات العامة، وبدأ لحظ النتائج الإيجابية لهذا الإجراء، وعلى الصعيد التقني هناك جهد مستمر في عملية أتمتة أعمال المؤسسة، والتعاقد مع المختصين في هذا المجال والعمل على إحداث مشروع للطاقة الشمسية البديلة لبناء المؤسسة، للحفاظ على جودة الخدمة التأمينية المُقدمة في المرتبة الأولى والاعتماد على ما يُسمى الطاقة النظيفة وتحسين البنية التحتية للمؤسسة من أجهزة ومعدات برمجية وإلكترونية. حيث تم التعاقد مع جامعة دمشق لدراسة الواقع الإداري للبنية التحتية للإدارة والفروع.

تطوير العمل مع «الفاو» وفق إستراتيجية «الزراعة» الجديدة

قطنا: إعادة إحياء واحة تدمر لما لها من بعد تنموي واقتصادي على سكان المنطقة

| هناء غانم

أكد وزير الزراعة المهندس محمد حسان قطنا خلال لقائه أمس الممثل الجديد لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة «الفاو» بدمشق طوني العتل، على علاقات التعاون العريقة بين وزارة الزراعة والمنظمة، لافتاً إلى أهمية تطويرها في المرحلة القادمة وفق رؤية جديدة تتناسب مع إستراتيجية وزارة الزراعة المنبثقة عن مخرجات ملتقى تطوير القطاع الزراعي، ودور المنظمات كجهات داعمة لتنفيذ هذه الإستراتيجية بما يعود بالفائدة على الفلاحين بالدرجة الأولى، ويسهم في تطوير القطاع الزراعي والنهوض به لزيادة الإنتاج وتحقيق التنمية والأمن الغذائي.

وبين الوزير أن التعاون في الفترة السابقة تركز على مشاريع الموارد المائية وتأهيل شبكات الري الحكومية التي تشكل الداعم الأساس للقطاع الزراعي، وتأمين بعض الأدوية واللقاحات البيطرية، إضافة للتدخلات في تحسين سبل العيش، لافتاً إلى ضرورة الانتقال إلى تنفيذ برامج التنمية المستدامة والتعافي المبكر والتأسيس لأصول إنتاجية ومشاريع تنمية على مستوى القرى بهدف توطين التقانات وإدخال الممارسات الزراعية الحديثة، وتأهيل الفلاحين العائدين إلى قراهم لمساعدتهم على استثمار أراضيهم وتحسين دخلهم، إضافة إلى تعزيز العمل التعاوني بين الفلاحين في كامل سلسلة الإنتاج.

وأشار الوزير إلى دور منظمة الفاو في تحقيق شراكات مع دول الجوار بمشاريع إقليمية وخاصة في إدارة التغيرات المناخية والآفات والأمراض العابرة للحدود، بوجود داعمين فنيين من المنظمات للاستفادة من تجارب تلك للدول، وإدارة الموارد المائية على مستوى الحقل، مشيراً إلى ضرورة تحديد الأولويات والاتفاق على المشاريع المطلوب تنفيذها ووضع برنامج زمني لها.

وتطرق الوزير إلى مشروع إعادة إحياء واحة تدمر لما له من بعد تنموي واجتماعي واقتصادي على السكان في تلك المنطقة.

بدوره أكد العتل على الاهتمام الكبير الذي توليه المنظمة للعمل في سورية وتنفيذ المشاريع فيها، لافتاً إلى أن وزارة الزراعة هي الشريك الأساس لأي نشاط تقوم به المنظمة، مؤكداً أهمية عقد لقاءات مستمرة بين الفنيين ووضع برنامج عمل متكامل ضمن إطار التفاهمات الحالية يتضمن كل المشاريع والأفكار المطروحة والمطلوب العمل عليها مستقبلاً.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكدت مديرة التخطيط والتعاون الدولي المهندسة نازك العلي تكثيف سبل التعاون المشترك بين الوزارة والمنظمة وأنه تم الاتفاق على ضرورة التركيز على تنظيم فريق عمل مشترك مع المنظمة لاقتراح المشاريع التي يجب تنفيذها في القطاع الزراعي وبذل الجهود حتى تستطيع المنظمة القيام بعملها على أكمل وجه وتجاوز كل التحديات والصعوبات التي يواجهها القطاع، وضرورة توسيع نشاطات المنظمة خلال المرحلة المقبلة، بما يدعم تنفيذ برامج إستراتيجية لتطوير القطاع الزراعي حتى ينعكس ذلك بشكل إيجابي على المشاريع والمزارعين.

بزيادة ١٢٣ بالمئة.. أكثر من ٤٩ مليار ليرة إيرادات المناطق الحرة خلال عشرة أشهر

زيتون لـ«الوطن»: نصدر الآليات الثقيلة والمعدات الهندسية إلى العراق والخليج

| جلنار العلي

ذكرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في تقرير لها حول المؤشرات المادية والنوعية لأداء عمل المؤسسة العامة للمناطق الحرة، أن الإيرادات بلغت حتى نهاية شهر تشرين الأول الماضي ٤٩,٦٨٥ مليار ليرة مقابل ٢٢,٣ مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

ووفقاً للتقرير فقد ارتفعت حصيلة الرسوم الجمركية جراء وضع البضائع والآليات الموجودة في المناطق الحرة بالإستهلاك المحلي داخل القطر، حيث تجاوزت ٤٨ ملياراً في حين بلغت في الفترة ذاتها من العام السابق ٢٧ ملياراً، على حين وصل عدد مستثمري المناطق الحرة ٦٩٣ مستثمراً برأسمال ٣٩٩ مليون دولار، وبمشاريع تؤمن ٥٠٢٤ فرصة عمل، فيما بلغت قيمة البضائع والآليات المستوردة إلى المناطق الحرة عبر حركة البضائع الداخلة ٦٣٠ مليار ليرة خلال الفترة ذاتها، وإجمالي قيمة البضائع والآليات المصدرة منها أكثر من ٤٨٨ مليار ليرة.

وحول ذلك، بين مدير المؤسسة العامة للمناطق الحرة محمد زيتون في تصريح لـ«الوطن»، أن إيرادات المؤسسة ازدادت نحو ١٢٣ بالمئة عن الأشهر العشرة الأولى من العام الماضي، معيداً ذلك إلى أن المؤسسة أعادت خلال الفترة الماضية تقييم الخريطة الاستثمارية الموجودة بالمناطق الحرة وتم طرحها بالاستثمار، ولاقى ذلك إقبالاً من المستثمرين في فروع المؤسسة بعدرا وطرطوس واللاذقية، إضافة إلى إعادة تأهيل البنى التحتية وتجهيزها في المناطق التي تعرضت للتدمير كتلك الموجودة في عدرا، وكان ذلك خطوة من المؤسسة لاستقطاب المستثمرين، وهذا أدى إلى ازدياد الإيرادات جراء تنامي حركة البضائع الداخلة والخارجة من وإلى المناطق الحرة، موضحاً أن الإيرادات التي تحصلها المؤسسة تتنوع بين بدلات الإشغال وحركة الاستيراد والتصدير وتنامي الإشغالات في المناطق الحرة وازدياد عدد المستثمرين، مؤكداً وجود ٣ أنواع من الاستثمارات في هذه المناطق وهي: الخدمية والتجارية والصناعية، إلا أن أكثر الإقبال يكون على الاستثمار التجاري وخاصة المستودعات المخصصة للاستيراد والتصدير من وإلى المناطق الحرة.

التجار يفضّلون العمل عبر المناطق الحرة بسبب المستودعات الواسعة المنتشرة فيها

وكذلك الأمر فقد شهدت المؤسسة ازدياداً في حركة الصادرات والواردات عن الفترة نفسها من العام الماضي وصلت إلى نحو ١٠٠ بالمئة، وفقاً لما ذكر مدير المؤسسة، مبيناً أن المؤسسة تصدّر إلى عدة جهات أولها السوق المحلية لرفدها بقطع التبديل والمواد الغذائية وغير ذلك من المواد المسموح بإدخالها، كما يتم التصدير إلى دول أخرى أهمها العراق والخليج العربي، حيث يجري تصدير الكثير من المواد أكثرها الآليات الثقيلة بالنسبة للبلدان المجاورة، إضافة إلى المعدات الهندسية الموجودة في عدرا، وبعض الصناعات الدوائية الموجودة في تلك المناطق والغذائية كتقشير السمسم وتصنيعه.

وفي السياق، أشار زيتون إلى أن التجار يفضّلون الاستيراد والتصدير عبر المناطق الحرة بسبب المستودعات الإستراتيجية المنتشرة في كل المناطق، خاصة أن سورية تعد منطقة عبور ترانزيت، فضلاً عن أمان هذه المستودعات ومساحتها الكبيرة، مضيفاً: «كما يوجد حالياً طلبات استثمار في المنطقة الحرة بطرطوس إضافة إلى المنطقتين في اللاذقية ومنطقة عدرا التي بدأت باستعادة أنشطتها على اعتبار أنها كانت من أهم المناطق الحرة الموجودة في المؤسسة».

وإلى ذلك، ذكر زيتون أن المؤسسة كان لديها خطة خلال الفترة الماضية لزيادة الاستثمارات، تتمثل بتجهيز البنى التحتية، والترويج لتعريف مجتمع الأعمال بالمؤسسة والخدمات التي تقدمها، وعلى الصعيد الداخلي المتعلق بعمل المؤسسة فهناك خطة لتسهيل وتبسيط الإجراءات وأتمتة العمل التي وصل العمل فيها إلى مراحل متقدمة، إذ بإمكان المستثمر الموجود في المنطقة الحرة بطرطوس أن يجري أي معاملة من محافظته لتتوجه إلكترونياً إلى الإدارة العامة للمؤسسة وتعود إلى الفرع خلال عدة ساعات قد تصل إلى يوم واحد فقط، كما يتم العمل حالياً على تخصيص نافذة واحدة في كل الفروع ليجتمع فيها موظفو الجمارك.